

دراسة اقتصادية لواقع الأمن الغذائي باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي في ظل الظروف الراهنة في محافظة دمشق وريفها An Economic Study of the Status of Food Security using Econometrics Methods under the Current Conditions in Damascus Governorate and its countryside

لمى درويش (طالبة دكتوراه)

(مشرف رئيس) الدكتور شباب ناصر (مشرف مشارك) الدكتور أحمد العبد الله

الملخص

هدفت الدراسة إلى تقييم حالة الأمن الغذائي على مستوى سورية وعلى مستوى الأسرة المعيشية بالتركيز على مؤشر استهلاك الغذاء، وتقدير العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي للأسرة في ظل الأزمة السورية. بينت النتائج أن غالبية الأسر في منطقة الدراسة عموماً هي أسر فقيرة تنفق 60.6% من دخلها الشهري على استهلاك الغذاء، حيث تقع بمعظمها على حافة الأمن الغذائي، وفق معيار مؤشر استهلاك الغذاء الذي تراوح بين (16.4-49.8) نقطة بمتوسط 34.3 نقطة، وهو أقل بشكل طفيف من العتبة المقبولة لهذا المؤشر والبالغة (35 نقطة). ووفقاً لهذا المؤشر فإن النسبة الأعظم من هذه الأسر والمقدرة بنحو 56.3% تقع ضمن فئة الأسر الآمنة غذائياً، أما الأسر المتبقية فقد توزعت ضمن فئتين هما فئة الأسر المهددة بفقدان الأمن الغذائي، والتي بلغت نسبتها نحو 29.2%، والأسر غير الآمنة غذائياً (الفقيرة غذائياً) وهي تمثل الجزء الأقل في العينة مقدرة بنحو 14.6%.

القسم النظري

يشير مفهوم "وفرة الغذاء" إلى عرض الطعام على الصعيد العالمي والوطني، والمحلي ويستند هذا المفهوم إلى تعريف (البنك الدولي، 1994). وهو "حصول كل الناس في كل الأوقات على غذاء كافٍ لحياة نشطة وسليمة، وعناصره الجوهرية هي "وفرة الغذاء والقدرة على تحصيله". ويتضمن هذا التعريف ثلاثة مبادئ هي: توافر الإمدادات الغذائية، واستقرارها، وإمكانية الحصول عليها، ومن ثم فإن الأمن الغذائي هو الافتقار إلى القدرة على تحصيل الغذاء وخصوصاً فإن منظمة الأغذية والزراعة الدولية قد تبنت تعريفاً مشابهاً تقريباً لتعريف البنك الدولي حيث عرفت (FAO, 2003) الأمن الغذائي بأنه توفر الإمكانية الفيزيائية والاقتصادية والاجتماعية لكافة البشر للحصول على الغذاء الكافي والصحي الذي يؤمن العناصر الغذائية الضرورية للقيام بفعاليات الحياة الصحية. فالأمن الغذائي يتطلب توفر الجوانب الآتية: توفر كميات كافية من الغذاء بنوعية جيدة. توفر إمكانية الحصول على الغذاء الكافي للأفراد والأسر. توفر شروط التغذية الجيدة بما فيها الوجبات المنتظمة، الماء النظيف وشروط الصحة العامة.

مفهوم الاكتفاء الذاتي:

هو القدرة على إنتاج جميع الاحتياجات الغذائية محلياً من خلال الاعتماد الكامل على الموارد والإمكانات الذاتية، والاستغناء كلياً عن استيراد الأغذية من الخارج لتلبية هذه الاحتياجات. يقاس الاكتفاء الذاتي لبلد ما من خلال نسبة الإنتاج الوطني من جميع الأغذية مقارنة بإجمالي الاستهلاك الداخلي (الإنتاج + الصادرات، الواردات، المعونة الغذائية)، إذا تعلق الأمر بمعدل الاكتفاء الذاتي الغذائي الكلي أو الكامل. ويمكن قياس معدل الاكتفاء الذاتي الجزئي أو القطاعي من خلال نسبة الإنتاج الوطني لنوع معين من الأغذية (الحبوب، الخضراوات، الفواكه، اللحوم وغيرها) مقارنة بإجمالي الاستهلاك من هذه الأغذية (حمزاوي وعلي، 2007).

مفهوم الفجوة الغذائية:

تعبر الفجوة الغذائية عن مدى كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك المحلي وغالباً ما بسد هذا العجز عن طريق الاستيراد وتقاس الفجوة بمقدار الفرق بين إجمالي الاحتياجات الغذائية المختلفة وبين إجمالي الإنتاج المحلي منها. وكلما زاد الفرق دل ذلك على عدم قدرة الاقتصاد المحلي على الوفاء باحتياجات المجتمع (صيام، 2008).

النتائج والمناقشة

إن استهلاك كل من الكربوهيدرات والسكريات الحرارية في سورية خلال فترة ما قبل الأزمة هو أقل من الحدود الدنيا المنصوح بها، وقد ازداد هذا العجز خلال فترة الأزمة السورية بشكل كبير، مما يعتبر مؤشر خطير جداً على حالة الأمن الغذائي في سورية. إن استهلاك العناصر الغذائية الكبرى قد انخفض بشكل كبير خلال فترة الأزمة السورية مقارنة بالفترة السابقة لها، وخاصةً بالنسبة للكربوهيدرات حيث يبدو تأثير الأزمة السورية عليها أكثر وضوحاً من بقية المكونات الغذائية الأخرى. شكلت نسبة الأسر الفقيرة الجزء الأكبر من عينة البحث مقدرة بنسبة 61.7%، مقابل نسبة 27.3% للأسر متوسطة الحال، في حين انخفضت نسبة الأسر ميسورة الحال إلى 10.9% فقط، وهذا يعكس التأثير السلبي الكبير للأزمة السورية على الوضع المعيشي للأسر في منطقة الدراسة عموماً. بينت النتائج أن الأسر في منطقة الدراسة عموماً هي أسر تقع على حافة الأمن الغذائي، وليست آمنة غذائياً وفق معيار مؤشر استهلاك الغذاء. وبالرغم من ارتفاع نسبة الأسر الآمنة غذائياً في العينة إلى نحو 56.3% إلا أنها تميزت بارتفاع طفيف في قيمة مؤشر استهلاك الغذاء عن الحدود المقبولة بحيث بلغ وسطياً نحو 43.6 نقطة فقط، مما يشير إلى أن جزءاً مهماً من هذه الأسر يتميز بهشاشة غذائية، أي أنه لا يتمتع بالأمن الغذائي المستدام. وهذا يشير إلى أهمية تبني استراتيجيات لدعم هذه الأسر مع مراعات أولويات الأسر غير الآمنة غذائياً، بحيث يمكن استهداف هذه الفئة بأشكال أخرى من الدعم، ومنها الدعم بمستلزمات الإنتاج أو القروض الموجهة لبناء و/أو الحفاظ على نمط إنتاجي مستدام بغرض حماية هذه الأسر من أية صدمات اقتصادية قد تقود إلى فقدان أمنها الغذائية وتدفعها إلى قائمة الأسر الأوجه للمساعدة الغذائية. أما القسم المتبقي من أسر العينة فهي أسر غير آمنة غذائياً بشكل مطلق، وتتضمن نوعين من الأسر حسب شدة فجوة الانعدام في الأمن الغذائي، النوع الأول هو الأسر الواقعة على حدود عتبة الأمن أو انعدام الأمن الغذائي، والتي بلغت نسبتها نحو 29.2%، حيث تعتبر من الأسر المرشحة للاستهداف بالمساعدات أو المعونات الغذائية، وذلك بعد الأسر ضمن النوع الأول والتي تسمى بالأسر غير الآمنة غذائياً (الفقيرة غذائياً) والتي شكلت الجزء الأقل في العينة مقدرة بنحو 14.6% من إجمالي أسر العينة.

المراجع

Food and Agriculture Organization of the United Nation (FAO), 2003, Syrian Agriculture at the Crossroads, FAO Agricultural Policy and Economic Development Series, Rome 2003.

البنك الدولي، 1994- تقرير التنمية البشرية، واشنطن، الولايات المتحدة.

حمزاوي لطفي فهمي علي، علي عبد العزيز علي، إدارة الجودة والأمن الغذائي، مركز التعليم المفتوح، جامعة عين شمس، مصر، 2007، ص 15
صيام جمال (2008). سلسلة الغذاء والسياسات ذات العلاقة. جامعة الدول العربية. المنظمة العربية للتنمية الزراعية ورشة العمل التدريبية حول سياسات الأمن الغذائي في الدول العربية في ظل أزمة الغذاء العالمية. دمشق